

اقتصاد

«المركزي» يعتمد التعليمات التنفيذية لقرار عقود السيارات والعقارات

سيدي لـ«الوطن»: المصارف قادرة على تلبية طلبات المودعين من الأموال لأنها تمتلك سيولة كبيرة

عبد الهادي شباط

اعتدت لجنة إدارة مصرف سورية المركزي، التعليمات التنفيذية لقرار مجلس الوزراء رقم ٥/٥، والتي تضمنت أن تلتزم الجهات العامة بخولة قانوناً بمسك سجلات ملكية العقارات والمركبات بأنواعها أو توثيق العقود المتعلقة بها، مثل مديريات المصالح العقارية ومديريات ودوائر السجل الموقت والمؤسسة العامة للإسكان وفروعها في المحافظات والجهات التابعة لوزارة الدفاع كالمؤسسات الاجتماعية العسكرية والإسكان العسكري والسكن العسكري، والوحدات الإدارية والمدن الصناعية والجمعيات التعاونية السكنية والساحية ومديريات النقل في المحافظات ودوائر الكفاح بالعدل وغيرها من الجهات المشمولة بأحكام القرار ٥/٥.

بينما اشتملت التعليمات التنفيذية أنه عند توثيق العقود والوكالات المتعلقة بإنشاء أو تعديل أو نقل حقوق الملكية، لقاء ثمن، والعقود والوكالات المتعلقة بنقل ملكية المركبات بأنواعها «سيارات- دراجات نارية- سفن- طائرات»، لقاء ثمن - عقود الاكتتاب وعقود نقل الاكتتاب أو التنازل عنه للخير لقاء ثمن، يطلب الالتزام بإرفاق وثيقة صادرة عن أحد المصارف العاملة في سورية تشهر

بتسديد الثمن المتفق عليه أو جزء منه في الحساب المصرفي للمالك أو خلفه العام أو الخاص أو من يتوب عنه قانوناً وأنه يجب أن تتضمن وثيقة الإشعار المصرفي اسم صاحب الحساب البائع ومقدار المبلغ المسدد عن طريق التحويل حصراً بين الحسابات المصرفية للمشتري والبائع أو من يتوب عن أي منهما وحيث يتضمن الإشعار المصرفي كافة بيانات عملية التحويل المصرفي وفق الإجراءات المتبعة، لاسيما مرور العملية المصرفية (تسديد ثمن العقار أو المركبة أو جزء منه بشكل صريح) ووفق طلب المتعاملين وتصريحهم.

كما بينت التعليمات التنفيذية أنه في حال تعدد المالكين «الملكية على الشروع اثنين أو أكثر، يجوز تسديد الثمن أو جزء منه في حساب كل منهم أو في حساب أحدهم أو خلفه العام «الورثة» أو الخاص «المشتري أو المتنازل له»، أو من يتوب عن هؤلاء قانوناً وذلك كله تبعاً لأحكام العقد المبرم بين الأطراف واتفاقهم، وتطبق التعليمات في كافة الحالات التي تكون فيها الملكية مفزعة ولأكثر من مالك، وفي حال تعدد المشتريين يجوز تسديد الثمن أو جزء منه من قبل أحد هؤلاء المشتريين أو من يتوب عنه قانوناً في حساب واحد من المالكين أو أكثر وذلك تبعاً لأحكام العقد المبرم بين الأطراف واتفاقهم.



تسديد الثمن المتفق عليه أو جزء منه في حساب مصرفي

وأوضحت التعليمات أنه لا تعد وثيقة الإشعار المصرفي المرفق مع عقد نقل الملكية أو مع الوكالة العبدية أساساً في تعيين المراكز القانونية لأطراف العقد، حيث لا تعد هذه الوثيقة مثبتة بحد ذاتها

صاحب الحساب مع المصرف على خلاف ذلك، وأكدت على المصارف العاملة في سورية تبسيط الإجراءات المتبعة عند فتح الحسابات المصرفية والاقتصاف على طلب الوثائق الأساسية ووفق توجيهات الجهات الإشرافية، على سبيل المثال البطاقة الشخصية، جواز السفر، شهادة التسجيل أو ما يعادلها، وثيقة تتضمن عنواناً ثابتاً، مع إمكانية أن تستعمل أي وثائق أخرى إن لزم الأمر بعد فتح الحساب وإصدار إشعار بالعملية المصرفية المنفذة، على أن تقبل وثيقة الإشعار المصرفي سواء أكانت صادرة عن مصرف عام أم مصرف خاص عامل أصلاً باستثناء المصارف الكائنة خارج أراضي الجمهورية العربية السورية أو فروع المصارف الكائنة في المناطق الحرة. ولا تطبق أحكام القرار رقم ٥ على العقود والوكالات المتضمنة نقل الملكية من دون مقابل عقود الانتقال للورثة أو الهبة المجانية أو القسمة والاختصاص أو المبادلة المجانية. - الأحكام القضائية، لا تتضمن بيعاً منجزاً، العقود والوكالات المستندة إلى أسناد ثابتة التاريخ تم تحريرها قبل ٢٠٢٠/٢/١٥. ولا يقتصر استخدام الحساب المفتوح على الغاية المتعلقة بأحكام القرار رقم ٥/٥.م. والصادر بتاريخ ٢٠٢٠/١/٢٠ وتعليماته

درويش: تجهيز المركز الإيراني في المنطقة الحرة بدمشق.. وشركة مساهمة لإقامة استثمارات مشتركة وند: شركات إيرانية لصيانة وتأهيل المطارات السورية وأخرى مستعدة لتجهيز أبنية خلال ثلاثين يوماً وكفالة ١٠٠ عام

«اتحاد الفلاحين»:

نستعد لتصدير زيت الزيتون إلى إيران والبلدانية بـ٢٠ ألف صفحة

رامز محضوف

الوزراء مؤخراً خطة صندوق دعم الإنتاج الزراعي وموازنته البالغة ١٥ مليار ليرة سورية، أوضح عمار أن هذا الأمر سينعكس بشكل إيجابي على الفلاح، ولكن ليس كما يجب، إذ إن المبلغ المخصص لا يضمن كل احتياجات الفلاح من المواد العلفية والبذار.. وغيرها من مستلزمات الإنتاج، مبيناً أن هذا الصندوق يخفف جزءاً من التكاليف التي يدفعها الفلاح، متوقعاً أن يكون رصيد هذا الصندوق في السنوات القادمة أكبر، منوهاً بأن اتحاد الفلاحين له خطة عمل ثابتة، ووجوده عبارة عن دعم للفلاح ولتأمين مستلزمات الإنتاج وتسويق للمنتجات الزراعية ومتابعة القضايا التي تخص الفلاحين من خلال اللجان الحكومية ومهمته مساعدة الفلاحين الذين يشكلون جسد الاتحاد.

هذا وكان قد اعتمد مجلس الوزراء مؤخرًا في جلسته الأسبوعية خطة صندوق دعم الإنتاج الزراعي وموازنته لعام ٢٠٢٠ البالغة ١٥ مليار ليرة بزيادة ٥٠ بالمئة عن العام الماضي لتوسيع نطاق مظلة دعم الإنتاج الزراعي وتأمين المواد العلفية والبذار المحسن ودعم مؤسستي إكثار البذار والمباقر وتم تكليف لجنة دعم القطاع الزراعي إعداد دراسة متكاملة حول الدعم.

حسن العبودي

كشف نائب رئيس غرفة التجارة السورية المشتركة فهد درويش «للوطن» أن السبب في تأخر إطلاق البنك السوري الإيراني يعود إلى تخوف بعض الشخصيات السورية المشتركة بتأسيس البنك من العقوبات الاقتصادية المفروضة على البلدين، مضيفاً: كان من المفترض إطلاق البنك مع بداية شهر آذار المقبل، منوهاً بوجود عوائق أخرى متعلقة بفارق سعر الصرف بين العملةين إذ كان من المفترض استخدام البنك وسيلة لإيجاد بديل من التعامل بالقطع الأجنبي في التعاملات التجارية بين البلدين لأنه للصانين والمصدرين السوريين والإيرانيين.

وأشار درويش على هامش اللقاء الذي أقامته غرفة تجارة دمشق أمس مع الوفد التجاري الإيراني لبحث سبل تفعيل العلاقات بين البلدين إلى وجود مشاورات بين المصرف التجاري السوري وبنك صادرات إيران بهدف تسهيل نقل الأموال بين البلدين، لافتاً إلى أنها بحاجة إلى قرارات من المصرف المركزي السوري والإيراني لإتمام ذلك.

وكشف درويش عن الانتهاء من تجهيز المركز الإيراني في المنطقة الحرة بدمشق لاستقبال البضائع الإيرانية لتوزيعها في سورية ودول الجوار، متوقعاً أن يبدأ عمله بعد ثلاثة أشهر مع إمكانية إنشاء مركز آخر في اللاذقية، معلناً عن البدء بالتجهيز لمنطقتين حرتين مشتركين بين سورية وإيران في حسيه وحمص واللاذقية.

بدوره رئيس الوفد الإيراني أحمد وند أكد «للوطن»

الاقتصادية لتصبح على مستوى العلاقات السياسية بين البلدين مشيراً إلى تجهيز غرفة تجارة دمشق لتقديم المساعدة بغرض التشبيك بين رجال الأعمال السوريين والإيرانيين، منوهاً بوجود شركات متخصصة في تعديلات البناء والطاقة الكهربائية والنظف والثروة المعدنية.

وأكد نائب رئيس الغرفة السورية الإيرانية خلال اللقاء حاجة سورية لهذا النوع من المشاريع مشيراً إلى أهمية توقيت زيارة الوفد الإيراني خاصة من ناحية دراسة المعوقات الاقتصادية بين البلدين ومنوهاً بوجود تسهيلات من الحكومتين السورية والإيرانية بشكل كبير خاصة مع وجود مكتب العلاقات السورية الإيرانية المشتركة في إيران تحت رعاية معاون رئيس الجمهورية الإيرانية للشؤون الاقتصادية حسن دنائي مؤكداً وجود فرع آخر في دمشق يجتمع بشكل أسبوعي لمناقشة المعوقات التي تقف في وجه العلاقات السورية الإيرانية وسبل حلها.

وكشف عن وجود شحنات من البضائع جاهزة للتصدير إلى إيران في الفترة المقبلة مشيراً إلى صعوبة الشحن البحري بين البلدين ما دعا الطرفين لإنشاء شركات شحن بديلة قائمة على شحن البضائع وتحمل العقودات معاً مؤكداً أن الميزات التفصيلية متبادلة بين البلدين سواء من ناحية إقامة صناعات مشتركة أم التخفيض الجمركي وكاشفاً عن نية الغرفة السورية الإيرانية المشتركة إنشاء شركة مشتركة مساهمة كبيرة بهدف إقامة استثمارات إيرانية سورية مشتركة في كلا البلدين.



السورية خلال ٣ سنوات على الأكثر إذ تغل هذه الشركة تجهيز الأبنية السكنية خلال ٣٠ يوماً مع تقديم كفاتات للأبنية تستمر حتى ١٠٠ عام مع شركة أخرى تتكفل بتحويل الإطارات إلى وقود للسيارات، مؤكداً ضرورة التحرك السريع وإيجاد آلية مشتركة للتعاون السوري الإيراني قبل أن يزداد الوضع الاقتصادي سوءاً.

من جانبه أكد عضو مجلس إدارة غرفة دمشق محمد الحلاق ضرورة الارتقاء بمستوى العلاقات

دراسة الحكومة الإيرانية للسوق السورية لمعرفة متطلباتها، مضيفاً: في حين الجانب السوري لم يدرس السوق الإيرانية لمعرفة احتياجاتها ومتطلباتها ما أخر وجود استثمارات سورية وتصديرات نوعية سورية إلى إيران.

وأبدى وند استعداد بلاده للتعاون التام مع سورية في المجال الاقتصادي، كاشفاً عن قدوم إحدى الشركات الإيرانية بغرض صيانة وتأهيل المطارات السورية، إضافة لشركة أخرى أبدت استعدادها لبناء للمدن

فكرة لإيجاد سوق مواز للشركات المساهمة الخاصة بإشراف بورصة دمشق

قاسم لـ«الوطن»: نظام تداول من دون الحاجة إلى إبلاغ شركة الوساطة المالية

علي محمود سليمان

صرح نائب رئيس مجلس مفوضي هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية حسين دحدوح لـ«الوطن» بأن الهيئة تحضر نفسها للانتقال إلى المبني الجديد في بغداد مع التحضير لهيكله الجديد للهيئة وتعديل للأنظمة والقوانين، لأن الهيئة تسعى جاهدة إلى إخراج قانون للتشجيع على تحويل الشركات المساهمة الخاصة والعائلية لتصبح شركات مساهمة عامة وليتم إدراجها ضمن سوق دمشق للأوراق المالية، لافتاً إلى أن العمل على هذه الأنظمة والقوانين يجري وفق جدول زمني وستنشر النور قريباً بالتعاون مع الجهات المعنية الأخرى.

وأشار دحدوح إلى وجود عدد كبير من الشركات المساهمة الخاصة بكل

القطاعات الاقتصادية من تعدين وصحة وتعليم وإنتاجية وغيرها وعدها نحو ٥٠٠ شركة منوهاً بأن الهيئة تسعى إلى تحويل هذه الشركات إلى شركات مساهمة عامة، مع وجود طرح آخر يتضمن إمكانية إدراج الشركات المساهمة الخاصة في سوق مواز يكون تحت إشراف هيئة الأوراق والأسواق المالية وإدارة سوق دمشق للأوراق المالية.

وأكد دحدوح أن الانتقال إلى المبني الجديد للهيئة في بغداد سيتم ضمن العام الحالي ولكن من دون تحديد الموعد الزمني بالضبط لحين الانتهاء من كل الأعمال المتعلقة بعملية الانتقال، مشيراً إلى أن الهيئة واجت ظروف الأزمة والحرب التي مرت بها البلد وتألمت مع هذه الظروف وأصدرت العديد من القوانين وأشرقت على عمل سوق دمشق للأوراق المالية، وعلى الشركات التي تعمل تحت إشرافها، ورغم كل هذه الصعوبات فإن عمل الهيئة جيد وسيكون للأفضل خلال العام الحالي.

وجرى يوم أمس اجتماع الهيئة العامة العادية لسوق دمشق للأوراق المالية



في مقر البورصة بدمشق حيث صرح المدير التنفيذي لسوق دمشق للأوراق المالية عبد الرزاق قاسم لـ«الوطن» بأن الاجتماع هو بمنزلة وبين قاسم أن أهم بنود الخطة يتضمن

الأمور وهو الوضع الذي يجري العمل به حالياً، ويهدف الإجراء الجديد لزيادة التسهيلات على المستثمرين، في عمليات تداول الأسهم في السوق، إضافة إلى مشروع التحويل العائلي والإرثي والذي يجري خارج نظام التداول، وكان هناك معوقات تتعلق بالسفر من محافظة إلى أخرى للحضور إلى السوق ومعه الوكالات عن جميع المتعاملين لتتم عملية النقل وتصدير وثائق الملكية وهي تشكل عنباً على المواطن ولذلك أقامت البورصة نظاماً يمكن المستثمرين من القيام بهذه العملية من دون السفر من خلال اتفاقية تم توقيعها مع مصرف بيمو بحيث يقوم المستثمر بمراجعة فرع المصرف بحفاظته وتسليمه الأوراق والمستندات المطلوبة، وتحويل السوق القيام بكل الإجراءات وتصل إليه في محافظته وهي اتفاقية متاحة لكل المصارف للتعاقد عليها مع السوق.

ولفت قاسم إلى أن الانتقال إلى المبني الجديد في بغداد هو مشروع كبير ومكلف جداً ولكن الهيئة والسوق جادة على القيام به لكون قيمته كبيرة، بأن تعمل

نظاماً للتداول الإلكتروني بحيث يتيح للمستثمر إدخال أمره إلى نظام التداول في السوق من دون الحاجة إلى إبلاغ شركة الوساطة المالية لتقوم بإدخال

بوصلته تحدد الاتجاه القابل لعمل السوق وقد تم طرح الخطة المستقبلية لتطوير السوق خلال العام ٢٠٢٠.

وبين قاسم أن أهم بنود الخطة يتضمن

الخدمات والوساطة المالية بالتركية.